

## الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

أ.د. /بابا عبد القادر - جامعة مستغانم

أ/ أجري خيرة - جامعة مستغانم

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الامتيازات الجبائية والدور الذي تلعبه في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال التطرق أولاً لمفاهيم عامة حول السياسة الجبائية والاستثمار الأجنبي؛ ثانياً العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ثالثاً الامتيازات الجبائية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛ رابعاً تحرير التجارة الخارجية واستراتيجيات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات (دعم القطاع الخاص؛ تأهيل المؤسسات الاقتصادية؛ استقطاب الاستثمار الأجنبي)، وفي الأخير يتم دراسة تأثير التحفيز الجبائية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم التوصل بأنه لا يزال حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضعيف مقارنة مع الدول العربية، وأن الدور الذي تلعبه الامتيازات والتحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم يبلغ هدفه بعد.

### Abstract :

Le but de cette étude est d'analyser les privilèges fiscaux et le rôle qu'ils jouent pour attirer les investissements directs étrangers, et en prenant en compte d'abord les concepts généraux sur les politiques fiscales et les investissements étrangers, Deuxièmement les facteurs de motivation pour attirer les investissements directs étrangers, Troisièmement, les avantages fiscaux pour les investissements directs étrangers en Algérie; Enfin, l'étude de l'impact des mesures de relance fiscal sur les flux d'investissements directs étrangers, Nous avons conclu que les investissements étrangers directs en Algérie sont encore faibles par rapport aux pays arabes Et le rôle des privilèges fiscaux pour attirer l'investissement étranger direct n'a pas encore atteint son but.

## المقدمة

إن الانفتاح الكبير بين الدول وسهولة التبادل التجاري فيما يخص انتقال رؤوس الأموال، وظهور التكتلات الاقتصادية ومنظمات مالية، أدى إلى تزايد المنافسة بين الدول في جذب رؤوس الأموال للاستثمار وخصوصا الدول النامية التي تجد هذا الاستثمار مدخلا مهما من مداخل التنمية الاقتصادية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعباءها؛ ومساهمتها في الادخار؛ كما يقلل من معدلات البطالة بالإضافة إلى اكتساب الخبرة للعمالة الوطنية عند احتكاكها بالعمالة الأجنبية؛ إضافة إلى أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، وكل هذه الإيجابيات تساهم في تفعيل النشاط الاقتصادي، وتعتمد قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى حد كبير على توافر مقومات محددة للدولة المضيفة والتي يطلق عليها محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الظروف السياسية والأمنية؛ الاجتماعية والاقتصادية.

والجزائر وكغيرها من الدول النامية تسعى جاهدة إلى استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية، بحيث باشرت العمل بتشجيع المشروعات الاستثمارية الأجنبية منذ بداية التسعينيات، بهدف تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال إقرار السياسات المساعدة والمتمثلة في برامج الإصلاح الاقتصادي التي تقضي إلى ضرورة الانفتاح الاقتصادي والاندماج في السوق العالمية، والتي تهدف إلى تحرير أسعار الصرف وخفض معدلات التضخم لتحقيق استقرار اقتصادي بالإضافة إلى رفع احتياطاتها من العملة الصعبة وإصلاح نظامها المالي والقانوني، فضلا عن الحوافز والمزايا والتسهيلات الضريبية والجمركية والإعفاءات التي تشجع الاستثمارات الأجنبية على التدفق، كل هذا بغية تهيئة المناخ الملائم لاستقطاب هذه الاستثمارات.

وانطلاقا مما هو سائد في العالم من اتساع استخدام الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت الجزائر في إصدار عدة تشريعات وقوانين التي تتضمن حزمة هائلة من التحفيزات والتسهيلات، ومن هنا وبالتركيز على التحفيزات الضريبية الجبائية دون غيرها من التحفيزات، يتم طرح الإشكالية التالية:

## ما هو أثر الامتيازات والتحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق في هذه الورقة البحثية إلى أربع محاور رئيسية هي:

- مفاهيم عامة حول السياسة الجبائية والاستثمار الأجنبي؛
- العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر
- الامتيازات الجبائية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- تحرير التجارة الخارجية واستراتيجيات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال التطرق إلى مختلف الاستراتيجيات: إستراتيجية دعم القطاع الخاص؛ تأهيل المؤسسات الاقتصادية؛ استقطاب الاستثمار الأجنبي؛ دراسة حالة: الحوافز الجبائية وعلاقتها بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

### أولاً: تعريف السياسة الجبائية والاستثمار الأجنبي المباشر

#### 1.1- السياسة الجبائية

تعرف السياسة الجبائية بأنها مجموع البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية و السياسة<sup>(1)</sup>، فهي تسخير كل ما يحيط بالبيئة الجبائية من أدوات ووسائل واستخدامها بشكل هادف ومنسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

وتعرف أيضا السياسة الجبائية على أنها مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث بعض التغيرات المقصودة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع<sup>(2)</sup>، فالسياسة الضريبية تبحث عن فعالية السياسة الاقتصادية، ومن هذه التعريف يتضح أن للسياسة الجبائية عدة سمات تتلخص فيما يلي:

- تعد السياسة الجبائية تشكيلة متكاملة من البرامج بغية تحقيق أهداف معينة؛
- تركز على أدوات ضريبية فعلية ومحتملة تتناسق والبرامج الموضوعية، ومنها الإعفاءات والتخفيضات؛

- تعد جزءا من السياسة المالية للدولة والتي بدورها تعتبر جزءا من السياسة الاقتصادية حيث تسعى إلى تحقيق أهدافها؛
- تهدف السياسة الجبائية إلى جذب وتحفيز الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استعمال وسائلها المختلفة، ويمثل هذا التحفيز في التدابير والإجراءات المعنية التي تتخذها السلطة الجبائية المختصة وفق سياسة جبائية معينة، بقصد منح مزايا واعتمادات ضريبية لتحقيق أهداف معينة<sup>(3)</sup>.

## 2.1- الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر جزءا من الاستثمار الدولي، ويقصد بهذا الأخير " تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وسواء كانت لدولة واحدة أو لعدة دول أو لشركة واحدة أو لعدة شركات<sup>(4)</sup>.

ويعرّف أيضا بأنه مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأسمال هذه الأخيرة؛ استرجاع مؤسسة أجنبية؛ تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب... الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس أموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة<sup>(5)</sup>.

وبالنسبة لصندوق النقد الدولي، يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بنفوذ أكبر في إدارة المؤسسة<sup>(6)</sup>.

أما هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعرف الاستثمار المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)، وتعرف الشركة الأم المستثمر الأجنبي على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لقطر آخر غير القطر الأم وتأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق

10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركات المحلية، أو ما يعادلها للشركات الأخرى حداً فاصلاً لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي<sup>(7)</sup>.

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تعرف هذه المنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به مستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة وتأثير يسمح له بإدارة وحدة أعمال خارج بلده الأصلي<sup>(8)</sup>.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل فالاستثمارات الأجنبية هي نوع من أنواع الاستثمارات الدولية، يتضمن تحويلات مالية ونقدية بهدف إقامة مشروع إنتاجي، إذن هو حركة من حركات رؤوس أموال على المدى الطويل، وبصفة عامة يتشكل الاستثمار الأجنبي من حصص في رأسمال؛ إعادة استثمار الأرباح؛ قروض ما بين الشركات، ومن المتوقع أن يجلب معه عمالة فنية مدربة تساهم في زيادة خبرة العمالة المحلية، وجلب التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة أنها تساهم في خلق فرص عمل.

## ثانياً: حوافز وامتيازات الاستثمار الأجنبي المباشر

### 1.2- التعريف

بداية يجب التنويه أنه لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الحوافز، فبصفة عامة تعتبر الحوافز نوع من أنواع المساعدات التي تمنحها الدولة للمستثمرين، حيث تعرف هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الحافز بأنه كل ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها<sup>(9)</sup>، ومنه يمكننا إعطاء تعريف شامل لحوافز الاستثمار بأنها مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار، تعويض النقص الحاصل في بيئة الأعمال، ولتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة تريد الحكومات ترقيةها وتأهيلها، أو لتوجيه الاستثمارات نحو المناطق النائية، بهدف تنشيطها وترقيتها اقتصادياً<sup>(10)</sup>، وعلى العموم، فإن هذه الحوافز وضعت في الأساس لخدمة التنمية، والاستفادة من التأثيرات الخارجية الإيجابية المحتملة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

### 2.2- العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

نلخص العوامل المحفزة إلى عوامل اقتصادية؛ سياسية؛ والعوامل التشريعية التنظيمية:

## - العوامل السياسية

- تذهب بعض الدراسات إلى تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، حيث تأخذ التحفيزات السياسية الأشكال التالية<sup>(11)</sup>:
- ✓ التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة للمشروعات الأجنبي كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة بدون تعويض.
  - ✓ التأميم، تحويل المشروعات الأجنبية إلى ملكية عامة للدولة.
  - ✓ فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.
  - ✓ الإلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة لأسباب سياسية.

بالإضافة إلى ارتباط هذه العوامل السياسية بالمخاطر والتي نذكر منها: مصادر الخطر السياسي هي : الإيديولوجيات السياسية، الصراع الديني، عدم الاستقرار الاجتماعي، التأميم، الصراعات المسلحة، الانقلابات العسكرية، الحقد والعداء للأجانب<sup>(12)</sup>، وعليه يتم الاستنتاج أنه كلما قلت المخاطر السياسية يكون هذا عاملا محفزا لجذب الاستثمارات في الدولة.

## - العوامل الاقتصادية

- تأتي العوامل الاقتصادية في المقام الثاني، وان كان من الصعب الفصل بينهما، فيتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقق جملة من توازنات الاقتصاد الكلي لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري وتوفير الفرص الملائمة لإنجاح هذه المشاريع، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر:
- ✓ **توازن الميزانية العامة:** تقوم الدولة التي تعاني عجزا في ميزانيتها العامة بتمويل هذا العجز عبر أدوات الدين العام القابل للتداول والاعتماد على فوائد الاستثمارات والمدخرات الحكومية لتمويل هذا العجز، كما تعمل الدولة بتخفيض الإنفاق الاستثماري للتكيف مع الإيرادات المسجلة، وهذا ما يمثل بالاتجاه الخطير، وعليه نخلص أنه إذا كان هناك عجزا في الموازنة العامة فإنها تعتبر من العوامل المطردة للاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ **توازن ميزان المدفوعات:** هو المؤشر الذي يعكس الوضعية الاقتصادية للبلد المضيف، وأي خلل فيه يمكن أن يجبر الدولة المحلية بالقيام بإجراءات تقييدية صارمة (حقوق وقيود جمركية عالية، مراقبة الصرف..) من شأنها إعاقه الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ **سعر الصرف:** من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في التأثير في حجم الصادرات وتقليل الواردات، للحفاظ على توازن الميزان المدفوعات وتحسين الميزان التجاري، فإذا كان هناك عجز في الميزان التجاري تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة لزيادة حجم الصادرات وتقليل الواردات، بالإضافة أنها تعتبر عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية.

✓ **معدل التضخم:** يعتبر التضخم سببا رئيسيا في ضعف النمو الاقتصادي، لأن عدم التحكم فيه من شأنه أن يؤدي إلى تشوهات في مؤشرات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصادية المحليين منهم أو الأجبيين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية في بلد ما، بالإضافة أنه يشوه النمط الاستثماري بحيث يتجه المستثمر الأجنبي أكثر إلى الأنشطة قصيرة الأجل.

✓ **حجم السوق واحتمالات النمو الاقتصادي:** فكبر حجم السوق يؤدي إلى تزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية، أما معدل النمو الاقتصادي من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في اقتصاد البلد المضيف.

✓ **توفر البنية التحتية الملائمة:** تعتبر الأرض الصلبة لاقتصاد أي دولة (تمثل في شبكات النقل البري، البحري والجوي، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة كنفط وكهرباء وغاز)، فمسؤولية الدولة عن هذه المشروعات تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي، فهي التي تجلب المستثمرين

الأجانب؛ وتهيئ المناخ للقطاع الخاص، فهي تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج سواء للمستثمر المحلي أو الأجنبي.

### - العوامل القانونية الإدارية:

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية، مثل مخاطر التأمين والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز إلى ضياع الموارد الوطنية، والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها، بالإضافة إلى أن يكون النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، عدم تفشي البيروقراطية والفساد الإداري، سهولة الحصول على البيانات وبشكل دقيق وفي الوقت المناسب، هذا كله من العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(13)</sup>.

### - الحوافز الضريبية والمالية

رغم محدودية هذه الحوافز في جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها في حالة وجود العوامل المحفزة السابقة يكون لها تأثير في جذب الاستثمارات<sup>(14)</sup>:

- ✓ وضوح النظام الضريبي وربطه بالأولويات الاقتصادية؛
- ✓ خفض التعريفات الجمركية على الأصول الثابتة المستوردة؛
- ✓ تحفيز البحوث التي تهدف إلى تطوير للمنتجات القائمة أو التي نسعى إلى ابتكارات جديدة؛
- ✓ تحفيز التوظيف بتقديم مبالغ نقدية للشركات التي تخلق مناصب شغل جديدة؛
- ✓ التشجيع على تأسيس المشروعات الصغيرة؛
- ✓ توفير الأراضي مجاناً أو بأسعار منخفضة على المستوى العام.



وبصفة عامة تستعمل الضرائب في توجيه وتشجيع الاستثمارات ككل من خلال الإعفاءات الضريبية الدائمة والمؤقتة، أو من خلال تخفيضات في قيمها من أجل تحديد فروع النشاط أو ترفيته أو تكثيفه تماشياً مع السياسات الاقتصادية.

وبالإضافة إلى هذه التحفيزات هناك عوامل أخرى نذكر منها: الترويج الإلكتروني، قانون حماية الملكية الفكرية، أجهزة وهيئات حكومية تتولى تخطيط وتنظيم الاستثمارات.... إلخ.

### ثالثاً: الامتيازات الجبائية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

#### 1.3- الامتيازات التي تضمنها المرسوم التنفيذي 93-12

كانت سنة 1993 في الجزائر تمثل سنة التحول الصريح نحو اقتصاد السوق من الناحية التشريعية و القانونية، حيث تم إقرار في هذه السنة العديد من القواعد القانونية و النصوص التشريعية التي رسخت سياسة تحرير الاقتصاد المعلن عنها منذ نهاية الثمانينات. لقد صدر في سنة 1993 نصان تشريعيان الأول يكمل ويغير قانون التجارة الصادر في 1990، والثاني هو المرسوم التنفيذي 93-12 المتضمن لقانون الاستثمار، وبدأت الامتيازات الجبائية ابتداء من هذا المرسوم تحتل المكانة التي تعرف بها الآن كعامل لتشجيع الاستثمارات بصفة عامة، والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، حيث أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام والامتيازات الواردة في قانون النقد والقرض، وكذا فيما يخص عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين وبين الاستثمار الخاص والعام، وفيما يلي سنتطرق إلى بعض الامتيازات التي تضمنها المرسوم التنفيذي 93-12:

- تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات السابقة وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية؛
- التأكيد على تحويل الأرباح ورأسمال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات، وقد تأكد ذلك بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛
- إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على توجيه ودعم المستثمرين ومتابعتهم، بالإضافة إلى قيام بالدراسات والبحوث لاستغلال الفرص

والتعاون في مجالات التقنية والمالية بالقيام بندوات وملتقيات للتعريف بفرص الاستثمار<sup>(15)</sup>.

### **2.3- الامتيازات الممنوحة في إطار الأمر 03-01**

تنص المادة 30 من الأمر 03-01<sup>(16)</sup> إلغاء كل الأحكام السابقة، وخاصة تلك الأحكام الواردة في المرسوم التشريعي 93-12، وقد تناول بصورة مباشرة الامتيازات الجبائية التي هي حين التنفيذ سواء بما يخص النظام العام أو النظام الخاص (الاستثنائي)<sup>(17)</sup>.

#### **أ- الامتيازات الجبائية التي تخص النظام العام<sup>(18)</sup>**

- إن الأمر 03-01 لا يحدد مدة قصوى لإنجاز مشروع، وللاستفادة من هذه الامتيازات يكفي تحديد مدة إنجاز المشروع مسبقا، وذلك أثناء اتخاذ قرار منح الاستفادة من الامتيازات (يبدأ سريان هذه المدة منذ تاريخ الإبلاغ بها من طرف الوكالة والتي يمكنها تمديد أجال إنجاز المشروع؛

- يتم الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بموجب هذا الأمر دون شروط وذلك على الأجهزة والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، بعدما كانت في المرسوم التشريعي 93-12 تخصص هذا الإعفاء للسلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

#### **ب- الامتيازات الجبائية التي تخص النظام الاستثنائي**

- المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة : تستفيد هذه المناطق من امتيازات جبائية تنقسم إلى فترة إنجاز الاستثمار وفترة استغلال الاستثمار (المادة 11 من الأمر 03-01).

**1- فترة إنجاز الاستثمار**: حسب نفس المادة الفقرة 01 من الأمر تشمل الامتيازات:

❖ الإعفاء فيما يخص المقتنيات العقارية في إطار الاستثمار من دفع حقوق نقل الملكية؛

❖ تطبيق نسبة مخفضة بـ 2 بالألف على تسجيل العقود التأسيسية والزيادات في رأسمال؛

❖ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في الاستثمار؛

❖ تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في الاستثمار؛

❖ تكفل الدولة جزئيا أو كلياً بمصاريف المنشآت التأسيسية الضرورية لإنجاز المشروع.

2- فترة استغلال الاستثمار: حسب نفس المادة الفقرة 02 من الأمر تشمل الامتيازات:

❖ الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، من الدفع الجزائي، والرسم على النشاط المهني؛

❖ الإعفاء لمدة 10 سنوات من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

### 3.3- التغييرات التي جاء بها الأمر 08-06

صدر الأمر 08-06 لتعديل الأمر 03-01 المتعلقة بترقية الاستثمارات، فيما يخص الامتيازات الجبائية؛ أحكام متعلقة بأجهزة الاستثمارات، حيث تم تعديل المادة 9 من الأمر 01-03 الخاص بالنظام العام وذلك بالترقية بين مرحلة إنجاز الاستثمار واستغلاله.

#### أ- الامتيازات الجبائية التي تخص النظام العام

1- فترة إنجاز الاستثمار: تنص المادة 7 من الأمر 08-06 على مجموعة من الإعفاءات الجمركية والجبائية نلخصها كالتالي:

❖ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية يعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في هذا الاستثمار؛

❖ الإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة الغير المستثناة المستوردة أو المحلية التي تدخل مباشرة في الاستثمار؛

❖ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات الغير المستثناة التي تدخل مباشرة في الاستثمار؛

2- فترة استغلال الاستثمار: الفقرة 2 من المادة 9 المعدلة، أنه بعد مرور 3 سنوات من بداية النشاط، والذي تقوم به المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، فإنه يستفيد من:

❖ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

❖ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

3- بالإضافة أنه هناك تعديلين آخرين مساهمة المادة 9 من الأمر 01-03: ✓ المادة 60 من الأمر 01-09<sup>(19)</sup> على مجموعة من الامتيازات:

❖ استفادة المستثمر من مزايا النظام العام لتعهد كتابي بإعطاء الأولوية للمنتجات والخدمات المحلية الجزائرية، وذلك لترقية المنتجات الوطنية على حساب الأجنبية؛

❖ الإعفاءات من القيمة المضافة تشمل إلا المقتنيات المحلية الوطنية، باستثناء السلع التي لا يوجد مثيلاتها في الوطن.

✓ المادة 49 من الأمر 10-01<sup>(20)</sup> على مجموعة من الامتيازات:

❖ مدة الإعفاء في فترة الاستغلال يتراوح من سنة إلى 3 سنوات، مع إمكانية تمديدها إلى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق المشروع.

## ب- الامتيازات الجبائية التي تخص النظام الاستثنائي (21)

### 1- المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة : تستفيد من نفس الامتيازات

الجبائية الممنوحة في السابق مع بغض التغييرات:

❖ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة تشمل كل السلع التي تدخل مباشرة في الاستثمار سواء كانت خاضعة أو لا للضريبة على القيمة المضافة؛

❖ الإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة التي تدخل في إنجاز الاستثمار.

### 2- الاستثمارات المنجزة في المناطق التي لها أهمية خاصة للاقتصاد الوطني:

الامتيازات الممنوحة للمستثمرين نلخصه كالتالي:

✓ فترة إنجاز الاستثمار لمدة أقصاها خمس سنوات

❖ إعفاء من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن الاستيراد أو من السوق المحلية للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

❖ إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها؛

❖ إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيارات في رأسمال؛

❖ إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

✓ فترة استغلال الاستثمار: لمدة أقصاها عشر سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

❖ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

❖ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

رابعا: تحرير التجارة الخارجية واستراتيجيات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات (دعم

القطاع الخاص؛ تأهيل المؤسسات الاقتصادية؛ استقطاب الاستثمار الأجنبي)

دراسة حالة: الحوافز الجبائية وعلاقتها بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد مر الاقتصاد الجزائري خلال العقود السابقة بمراحل متعددة فيما يتعلق بمساهمة

القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي إنتاج القيمة المضافة، فإن حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري أمر لا مفر منه وذلك لتقليل من الاعتماد على مورد النفط الوحيد، من أجل التقليل من التبعية للأسواق الخارجية، ودعم هذه القطاعات الغير النفطية هي ضرورة اقتصادية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات، وفي ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية أصبح تحسين الإنتاج خارج المحروقات الهدف الأول في هذه المرحلة من التنمية الاقتصادية في الجزائر، وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة<sup>(22)</sup>: تثبيت النمو الاقتصادي (استقرار معدلات نمو الناتج المحلي)؛ توسيع قاعدة الإيرادات؛ رفع القيمة المضافة القطاعية.

وعليه فإن النمو الاقتصادي لا يمكن تحقيقه إلا بوجود هيكل اقتصادي سليم ومتكامل -

يتكون الهيكل الاقتصادي لأي بلد من عدد من الهياكل الفرعية، هيكل الإنتاج من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج؛ وهيكل العمالة من خلال بنية العمالة في القطاعات المختلفة إلى إجمالي العمالة؛ أما هيكل التجارة الخارجية فأحسن مؤشر هو نسبة الصادرات الغير النفطية إلى إجمالي الصادرات،-

يحتل قطاع التجارة الخارجية مكانة مهمة يعكس مدى ارتباط القطاع الوطني بعلاقات

تجارية مع العالم الخارجي، وفي ظل الدور الذي يلعبه هذا القطاع في توفير مداخيل للدولة،

عمدت الجزائر في انتهاج مجموعة من الإصلاحات، وعليه فإن السياسة التجارية بالجزائر وكما هو معروف مرت بثلاث مراحل<sup>(23)</sup>:

## 1- مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962- 1969)

وفيها عمدت الجزائر على تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة من خلال عدة إجراءات نذكر منها: الرقابة على الصرف من أجل ضمان استقرار سعر الصرف؛ الرسوم الجمركية من أجل حماية الاقتصاد الوطني والصناعات التحويلية؛ نظام الحصص باعتمادها مجموعة إجراءات الرقابة تخص كل من الواردات والصادرات واحترام الحصص المقررة وذلك بهدف حماية الإنتاج الوطني والحفاظ على العملة الصعبة وتحسين وضعية الميزان التجاري.

## 2 - مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1989)

خلال هذه الفترة كان احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية، ضمن الإجراءات التي نصت عليها السلطات آنذاك بمنع عمليات التصدير والاستيراد على المؤسسات الأخرى مهما كان نوعها تعاونية؛ مختلطة أو خاصة، وكان الهدف من هذه الإجراءات التحكم في التدفقات التجارية حيث كانت أكثر من 80% من الواردات تحت مراقبة الدولة.

## 3- مرحلة تحرير التجارة الخارجية

بعد الأزمة الخانقة الذي مر بها الاقتصاد الجزائري في الثمانينات عمدت الجزائر بتطبيق إصلاحات جديدة والتي عرفت بالتحرير التدريجي للتجارة الخارجية والتي تهدف إلى زيادة القدرة على المنافسة سواء محليا وعالميا، ومعنى التحرير أو الانفتاح التجاري أن كل شخص طبيعي أو معنوي، مؤسسة خاصة أو عامة، محلية أو أجنبية قادرة على التصدير والاستيراد لهم حرية ممارسة عمليات التجارة الخارجية دون قيود ودون تدخل من الدولة.

جزأت هذه المرحلة إلى ثلاث: مرحلة التحرير المقيد؛ مرحلة التحرير الجزئي؛ ومرحلة التحرير التام وذلك تنفيذًا لشروط صندوق النقد الدولي بالتوسع في عملية التحرير التجاري تزامنا مع توقيع اتفاقية التعديل الهيكلي، ومن أهم الإجراءات المتخذة -رفع القيود الإدارية وإلغاء القيود الكمية على الواردات بتخفيض معدل الرسوم الجمركية وهذا تحضيرًا لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة OMC، الأمر الذي نتج عنه الزيادة في الواردات السلعية، تخفيض قيمة العملة؛ رفع الدعم عن الأسعار؛ أما الصادرات فقد ألغي تقريبًا كل الحظر عليها بهدف تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات بتطوير القطاع الخاص وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع الاستثمار المحلي والتقليص من تدخل الدولة وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

وفي خضم هذا الانفتاح التجاري، الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المعلن سنة 1995 ببرشلونة والموقع رسميًا سنة 2002 وأثاره الإيجابية على الاقتصاد الوطني بتحسين القدرة التنافسية للمنتجات

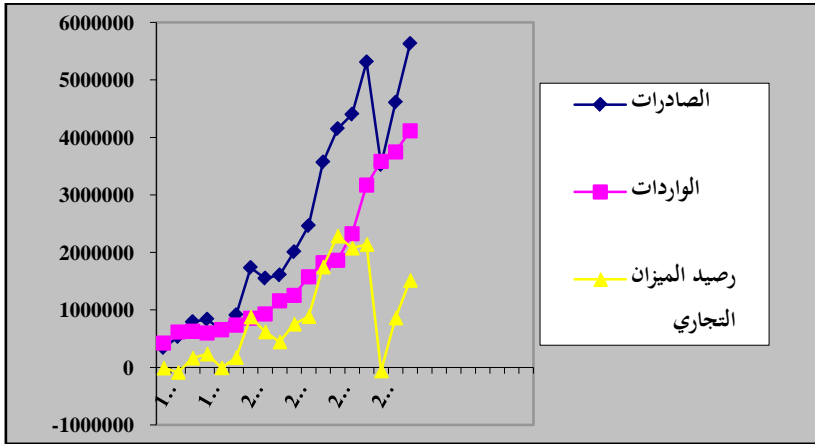
الوطنية؛ إدخال المزيد من المرونة على قوانينها الاستثمارية مما يشجع الاستثمار الأجنبي الذي يدفع بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر؛ استفادة المؤسسات الوطنية من الخبرات الأجنبية في مختلف المجالات التسييرية والتكنولوجية والتسويقية، من شأنه أن يحسن مستويات المعيشية بخلق مناصب شغل جديدة وتأهيل المؤسسات وتفعيلها لتنشيط الاقتصاد الوطني وتشجيع الصناعات خارج قطاع المحروقات<sup>(24)</sup>.

وفي خضم محاولة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فهي ربما جاءت متسارعة بالرغم من تمكن الاقتصاد الوطني الاستفادة من الإيجابيات من جراء هذا الانضمام، فاعتماد الجزائر على الاقتصاد الريعي يبين أن نمو التجارة الخارجية مرهون فقط بإنتاج النفط وأن سوق المنتجات البترولية والغازية غير مشمولة بالمعالجة المباشرة ضمن اتفاقيات OMC الأمر الذي يجعل صادرات الجزائر (صادرات النفطية تمثل حوالي 98% من إجمالي الصادرات) لا تتمتع بأي امتيازات يتيحها الانضمام لهذه المنظمة<sup>(25)</sup> إلى جانب الآثار السلبية المتوقعة من جراء المنافسة القوية للمؤسسات الوطنية من الجانب الأجنبي.

وعليه فيجب على الجزائر مواصلة الإصلاحات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي فيما يخص توسيع تحرير التجارة الخارجية لما يوفره الانفتاح التجاري من آثار إيجابية على الإنتاجية والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، ولمعرفة مدى تأثير الانفتاح التجاري على الاقتصاد الوطني، سوف يتم تتبع تطورها من حيث تطورات الميزان التجاري بالإضافة لتتائج الإصلاحات المطبقة على الاستثمار المحلي من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي في الجزائر من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، والشكل التالي يبين وضعية الميزان التجاري في الجزائر منذ بداية الإصلاحات المتعلقة بالانفتاح التجاري، بحيث يبين الميزان التجاري وضعية الدولة اتجاه العالم الخارجي وهو الفرق بين الصادرات والواردات، والميزان التجاري في الجزائر يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل صادرات المحروقات في تحديد الواردات وزيادة الإنفاق العام هذا ما لوحظ في السبعينيات تزامنا مع ارتفاع أسعار المحروقات إلى غاية ظهور اختلالات في الميزان التجاري خلال الثمانينات أدى إلى حتمية تحرير التجارة الخارجية.



الشكل رقم (1.4): تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1994-2011



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (26).

يتضح من الشكل أعلاه أنّ رصيد الميزان التجاري حقق فائضا مستمرا حيث ارتفع من 235128,1 مليون دينار سنة 1997 إلى غاية 1515909,5 مليون سنة 2011 ماعدا في السنوات التالية 1994 و 1995 و 1998، يعود هذا العجز في الميزان إلى عدم إمكانية الصادرات لتغطية الواردات وذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات من جهة وإلى رفع القيود على الاستيراد من جهة أخرى، الأمر الذي زاد من فاتورة الواردات إذ بعدما كانت قيمة الواردات 424503,2 سنة 1994 ارتفعت لتصل 3748617,9 سنة 2011 وهذه الزيادة المستمرة في قيمة الواردات لتغطية الاستهلاك المحلي، لدلالة إلا على مدى تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج وعجز قطاعها الصناعي لتوفير الآلات والتجهيزات الرأسمالية الذي يعتمد عليها برامج إنعاش الاقتصادي، بالإضافة لعجز طاقاتها الإنتاجية لتوفير المواد الغذائية الضرورية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وأن معدلات نموها كانت معدلات موجبة ماعدا سنة 1997 وذلك بسبب (27) الانخفاض الطفيف في قيمة بعض المواد الغذائية الأساسية.

وبالنسبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009) فقد عرفت فيه نمو الواردات أعلى معدل لها قدر بـ 36,3% سنة 2008، وهذا راجع (28) للتوسع الكبير لاستيراد مواد التجهيز (زيادة قدرها 52% مقارنة بسنة 2007) والمواد المخصصة لجهاز الإنتاج (أزيد من 35% مقارنة بسنة 2007)، لضرورة إنهاء برامج الاستثمار العمومي خلال هذه المرحلة، أما العجز الوحيد المسجل في الميزان خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي يعود للأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2009.

إذن ما يتم استنتاجه أنّ أسباب الفوائض في الميزان التجاري يعود إلى أهمية المحروقات في الصادرات، التي تعتبر المصدر الأساسي في تمويل الاقتصاد الوطني والتي ساعدت على مواصلة البرامج التنموية وتغطية أعباءها، حيث عرفت الصادرات معدلات نمو أغلبها موجبة ماعدا سنوات 1998-2001-2009 إذ بلغت على التوالي (-21,9%)، (-10,6%)، (-33,6%) والتي تعرف هذه السنوات بانخفاض في أسعار المحروقات وهذا ما يؤكد احتلال المحروقات الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية والارتباط الشديد بأسعار هذه الأخيرة.

إذن فحسب الميزان التجاري الجزائري فإنه لا يكاد يخلو من الصادرات خارج المحروقات، وذلك بالرغم من تبني الجزائر إستراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات المطبقة من أجل القضاء على التبعية النفطية لاقتصادها ومن أجل تنويع إنتاجها، ولذلك تمّ تبني عدة استراتيجيات من أجل رفع الأداء الاقتصادي.

إذ عمدت الجزائر بدعم القطاع الخاص لما يلعبه من دور جوهري في التنمية الاقتصادية إذ حظي بأهمية خاصة من طرف السلطات العمومية منذ 1988، وقد عمدت إلى تطبيق عدة قوانين ومجموعة تحفيزات من أجل إرساء قواعد جديدة لترقية وتشجيع الاستثمار الخاص يتماشى والتوجه الجديد، وعليه فقد أثبت القطاع الخاص مكانته في التنمية الاقتصادية حيث بلغت مساهمته في خلق القيمة المضافة نسبة 55% سنة 2000 خارج قطاع المحروقات محققا بذلك رقم أعمال يقدر بـ 12 مليار دولار ذلك بالرغم من تراجعها في سنة 1996 إلى غاية 2000<sup>(29)</sup>.

ابتداء من سنة 2001 جاء القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 2001 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لاقت اهتمام كبير من حيث السلطات العمومية لفتح مجال للقطاع الخاص في إنشاء مؤسسات مصغرة لإنعاش الاقتصاد، بالمساهمة في الإنتاج المحلي لتخفيض الواردات والمساهمة في التصدير وخلق مناصب شغل، فقد لاقت هذه الإستراتيجية نجاحا وذلك بالنظر في تعداد هذه المؤسسات وتحقيقها فرص عمل، حيث بلغت 180.000 مؤسسة سنة 2001، توظف أزيد من 160.000 عامل، ليرتفع عدد هذه المؤسسات سنة 2006 إلى 270.545 بتوظيف 1.039.603 عامل إلى غاية سنة 2009 والتي وصل عددها إلى 455.989 مؤسسة وقد تم توظيف حوالي 1.415.079 عامل، فالمؤسسات الخاصة تمثل

الأغلبية بنسبة كبيرة من تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (30)، حيث هذه الامتيازات لا تنفي أن هذه المؤسسات في محيط يمتاز بمجموعة من العراقيل والعوائق التي جعلها تحد من نشاطها ومن مساهمتها في مجال التنمية.

أما في إطار إستراتيجية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يلعبه هذا القطاع في استقطاب التكنولوجيا وتأهيل المؤسسات الوطنية، ولمعرفة ما مدى أثر هذه الامتيازات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يكفي تتبع حجم تدفقاته، والجدول التالي يوضح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

الجدول رقم (1.5): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1995-2010

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1995	1997	1999	2000	2001	2004	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	0,25	0,26	0,46	0,42	1,18	0,62	1,76	1,37	2,33	2,55	3,48	2,04

المصدر: - بنك الجزائر (31).

قامت الدولة بمبادرات وتحفيزات كثيرة من أجل تهيئة المناخ واستقطاب أكثر للاستثمار الأجنبي كما رأينا سابقا فقد خطت الجزائر خطوات كبيرة في هذا المجال إذ خلال تطرقنا لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تحسن ملموسا فقد كان شبه منعما سنة 1995 بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية التي كانت تميز الفترة يرتفع ليصل 0,46 مليار دولار سنة 1999 لينخفض إلى 0,42 مليار دولار سنة 2000 رغم أن هذه السنة عرفت أعلى قيم التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (32).

وفي سنة 2001 ارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى الجزائر لتصل 1,18 ويرجع ذلك إلى صدور الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار والمذكور سابقا، والذي منح امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب، وفي الفترة 2002-2007 تميزت التدفقات الواردة بين الارتفاع والانخفاض لتعاود الارتفاع سنة 2008 إلى 2,33 مليار دولار وذلك بسبب ضعف النظام المالي الجزائري ومحدودية اندماجه في النظام العالمي، فهي لم تتأثر بالأزمة المالية، ثم انخفضت هذه

التدفقات إلى قيمته 2,04 مليار دولار مع سنة 2011، بسبب التعديلات التي مست المادة 9 من الأمر 03-01 والملاحظ في كل من المادة 60 و 49 من الأمرين على التوالي 09-01 و 10-01 الذي مست الامتيازات ولأول مرة توجه جديد بتناوله شروط جديدة متعلقة بتفضيل المنتج الجزائري المحلي على حساب الاستثمارات الأجنبية، هذا كله لأجل ترقية الاقتصاد الوطني، غير أن ذلك يمكن أن يقلل من تشجيع المستثمرين الأجانب وهذا ما تم التوصل إليه حسب الجدول أعلاه.

## الخاتمة

بالرغم من سياسات الانفتاح وجهود الإصلاحات الاقتصادية وإجراءات تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر إلا أن أداء للانفتاح التجاري لا يزال ضعيف، والسبب المباشر وراء هذه الضعف هو اعتماد الجزائر على قطاع وحيد في التصدير وغياب شبه تام للتنوع في الصادرات خارج قطاع المحروقات. بالإضافة لنقص كفاءة السياسة التجارية المطبقة وغياب التقنية المعلوماتية في سوق الأعمال، والتعقيدات الإدارية والمكلفة فيما يخص التصدير والاستيراد، بالإضافة لعدم تمكن المؤسسات الوطنية منافسة المنتجات الأجنبية لغياب الكفاءة والتقنيات العالية وعدم استفادتها من الانفتاح بالرغم من جهود الدولة في هذا الخصوص.

وفيما يخص تهيئة مناخ الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية فيمكننا القول أن ما حققته الجزائر حتى الآن يعتبر مقبول نظرا للأوضاع الصعبة التي مرت بها في التسعينيات، ، إلا أنه لا يزال حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف إذا ما قارناها مع بعض الدول العربية كمصر المغرب تونس، فالحوافز الضريبية الممنوحة من طرف الجزائر ضعيفة بالمقارنة مع دول عربية، وحتى العبء الضريبي على المؤسسات الجزائرية رغم أنه منخفض إلا أنه يبقى مرتفع عن المستوى العالمي، بالإضافة إلى الحجم الكبير للقطاع الموازي في الجزائر، وهكذا يتم الإجابة على الإشكالية المطلوبة فإن أثر ودور الامتيازات الجبائية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم يبلغ هدفه بعد، وأن هذه النتائج ظلت متواضعة، وعليه ينبغي استفادة الجزائر من الموارد المتاحة لها، ومن التجارب الماضية لتفادي الأخطاء مستقبلا بالاعتماد على خطط إستراتيجية عملية ذو كفاءة عالية لتوجيه التنمية، تطمح من خلالها إلى النجاح في تجاوز التحديات المختلفة والثبات أمامها، وهذا ما يستدعي منا اقتراح التوصيات التالية :

- الإسراع في تنظيم المناخ المناسب للاستثمار المحلي سواء إداريا أو قانونيا والالتزام بسياسة واضحة وطويلة المدى فيما يخص تشجيع الاستثمارات الأجنبية وخصوصا والجزائر في إطار التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؛
- العمل على تبني سياسة اقتصادية من أجل تنويع هيكل الاقتصاد، والحد من التبعية لقطاع المحروقات، وضرورة الاعتماد على استثمارات منتجة بعيدة عن الصدمات الخارجية، والعمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، والرفع من كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبق المعايير الدولية، والاستفادة من مختلف الفرص التي تجلبها الاستثمارات الأجنبية و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على حد سواء؛
- تسهيل وإلغاء التعقييدات والإجراءات الإدارية المطولة والمكلفة التي تعرقل أعمال المستثمرين مما تؤجل الاستثمارات للشروع في العملية الاستثمارية الإنتاجية؛
- توجيه الحوافز الضريبية نحو قطاعات معينة ذات مزايا تنافسية؛
- تشجيع الاستثمارات العربية المباشرة كون تتميز بنفس المؤشرات الاقتصادية؛
- تقليص الأعباء الضرائب بإلغاء الازدواج الضريبي والتخفيف من القطاع الموازي والقضاء على انتشار البيروقراطية؛

## المراجع

- 1- السيد مرسي الحجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص. 7.
- 2- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 139.
- 3- شريف محمد، السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010، ص. 14.
- 4- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ط 1، دار النفائس، الأردن، 2005، ص ص. 16- 17.
- 5- R.Bertrand, Économie financière internationale, EDPUF, Paris, 1997, p. 91
- Fond Monétaire International (FMI), Manuel clé de la balance des 6 paiements (MBP4) de FMI, 4eme édition, DC : FMI, 1997, p. 66.
- 7- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2001، [www.unctad.org](http://www.unctad.org).
- OCDE, Detailed Benchmark definition of FDI (Third Edition, 81996).
- UNCTAD, 1996 a, pp. 3-4, UNCTAD 2003a, p. 124<sup>9</sup>
- 10- طالي محمد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، العدد 6، 2009، ص. 316.
- 11- بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص. 103.
- 12- شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 114.
- 13- لعلمي فاطمة، كرومي سعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل جذب وعوامل طرد، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد 2، 2012، ص. 88.
- 14- بولرباح غريب، نفس المرجع السابق، ص. 104.

- 15- راييس حدة، كرامة مروى، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية دراسة تحليلية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة..، العدد 12، 2012، ص. 66.
- 16- الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 22 غشت 2001.
- 17- يصنف المشرع الامتيازات الجبائية إلى صنفين، امتيازات تخص النظام العام والتي تمنح لكل مشاريع الاستثمار، أما الصنف الآخر ففي الامتيازات النظام الاستثنائي والتي تمنح الامتيازات لمشاريع الاستثمارات المنحزة في المناطق الخاصة وكذلك في مناطق التبادل الحر، ويعرف هذا النوع من الامتيازات تطورا ملحوظا بهدف تشجيع الاستثمارات في المناطق المعزولة من أجل النهوض باقتصادها.
- 18- المادة 9 من الأمر 03-01.
- 19- الأمر 01-09 المؤرخ في جويلية 2009، القانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادرة في 26 يوليو 2009.
- 20- الأمر 01-10 المؤرخ في غشت 2010، القانون المالية التكميلي لسنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد 49، الصادرة في 26 غشت 2010.
- 21- الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 07-06-2006، الأمر 08-06، المؤرخ في 15-07-2006، المعدل والمتتم للأمر 03-01.
- 22- ناجي التوني، ملخص وقائع اجتماع الخبراء حول: مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد 4، العدد 2، 2002، ص. 60.
- 23- صالح تومي، عيسى شقبق، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر (1970-2002)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 4، 2006، ص. 32.
- 24- زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد 1، 2004، ص. 64-65.
- 25- خالد خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد 2، 2005، ص. 89.

26- [www.ons.dz](http://www.ons.dz), Consulté le 11/06/2013.

- 27- رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص. 12.
- 28- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، 2009، ص. 10.
- 29- برحومة عبد الحميد، الطلب الاستثماري للقطاع الخاص الجزائري: تطوره ومحدداته، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، جامعة قسنطينة، مجلد ب، العدد 31، 2009، ص. 36.
- 30- محمد.ع، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في الجزائر: تعبيد الطريق إلى مرحلة ما بعد البترول، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، مجلة الأبحاث الاقتصادية، الجزائر، العدد 21، مارس، 2010، ص. 9-10.
- 31 - بنك الجزائر، [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
- 32- لوعيل بلال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، 2008، ص. 136.